

## مؤتمر العمل الدولي

الدورة ١١٠، جنيف، ٢٠٢٢

التاريخ: ٣ أيار/ مايو ٢٠٢٢

### المناقشة المتكررة الثالثة بشأن العمالة: الاستجابة إلى الأزمة ودعم التنمية الشاملة والمستدامة بإعداد جيل جديد من سياسات العمالة الشاملة

#### ◀ نقاط مقترحة للمناقشة

١. ما هي تحديات العمالة الرئيسية في مختلف أجزاء العالم والمرتبطة بالتحول الهيكلي والتنوع الاقتصادي وتغير المناخ والتكنولوجيات الجديدة والواقع الديمغرافي، التي تؤدي إلى زيادة أوجه انعدام المساواة وانتعاش بطيء وغير متكافئ من كوفيد-١٩ وإلى مواطن عجز كبيرة في العمل اللائق؟ وما هي الأسباب الكامنة وراء استمرار تحديات سوق العمل؟ وما هي العوائق التي تحول دون توفير الوظائف والعمل اللائق للشباب والنساء والفئات المحرومة الأخرى، وما هو التقدم المحرز في تقليص الفجوات في العمالة والعمل اللائق؟
٢. استناداً إلى الاستنتاجات التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠١٤ والبراهين التجريبية المتاحة، ما هي أطر سياسات العمالة التي عملت على تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق والانتقال إلى السمة المنظمة والتحول الهيكلي ونمو الإنتاجية؟ وفي أي مجال لم تنجح هذه السياسات ولماذا؟ وإلى أي مدى كان لهذه الأطر تأثير على تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ٨ من برنامج أهداف التنمية المستدامة بشأن النمو الشامل والمستدام والعمالة والعمل اللائق للجميع وكذلك على التحول الهيكلي الشامل؟ وكيف يمكن توطيد أوجه التآزر بين الأهداف الاستراتيجية الأربعة بشأن تعزيز العمالة والحماية الاجتماعية وحقوق العمل والحوار الاجتماعي؟ وما هي آليات تنسيق السياسات التي تم وضعها على المستوى الوطني لتحسين نتائج العمالة؟ وإلى أي مدى تعتمد هذه الآليات على الحوار الاجتماعي الثلاثي لضمان المشاركة المناسبة للشركاء الاجتماعيين في تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية وسياسات العمالة؟ وما هو الدعم الذي تم تقديمه لتسهيل عمليات انتقال العمال والمنشآت بغية الاستجابة للأزمات والتكيف مع عالم عمل متغير والاستجابة للتحويلات الهيكلية بما في ذلك الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون؟ وما مدى استجابة هذه السياسات واستهدافها فيما يتعلق بالمجموعات المستضعفة، مثل الشباب والنساء والعمالين في الاقتصاد غير المنظم والفئات المحرومة الأخرى؟
٣. ما هي الإجراءات التي اتخذها المكتب لدعم الهيئات المكونة في المجالات المذكورة أعلاه وما هي النتائج؟ وكيف يمكن للمكتب أن يدعم تحسين أطر سياسات العمالة وتعزيز معايير العمل الدولية، استجابة للتحديات المحددة وبهدف تعزيز الأهداف الاستراتيجية الأربعة؟ وما الدور الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية، أو ينبغي أن تضطلع به، داخل النظام متعدد الأطراف الأوسع نطاقاً في تحديد أهداف سياسة العمالة وتعزيز تنسيق السياسات من أجل النهوض بالعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع؟